مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد 07 / العدد: 02
ص ص.(263-282).

استراتيجية التوازن خارج المجال ومنطق التوازن الإقليمي بين البراديغم العقلاني والتأملي.

Offshore balancing strategy and the logic of regional balancing between the rational and contemplative paradigms.

فضيلةعيسات[1]، مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر).
f.aissat@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/30 تاريخ القبول: 2024/02/07 تاريخ النشر: 2024/02/27

الملخص:

تتناول هذه الدراسة جزئية التوازن خارج المجال، كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية، هذه الاستراتيجية التي ترتكز على محاولة الدول الكبرى الحفاظ على مصالحها في المناطق الحيوية، من خلال فرض التوازن الخارجي وتمرير المسؤولية للاعبين الاستراتيجيين في المنطقة. وعليه، ستحاول هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية المركزية حول مدى قدرة استراتيجية التوازن خارج المجال من تشكيل التوازن الإقليمي، ومحاولة مقاربة هذه الاستراتيجية ضمن كلا من المنظور العقلاني والتأملي. وتوصلت الدراسة إلى أن استراتيجية التوازن خارج المجال محكومة بمنطق عقلاني نابع أساسا من الادراك العقلاني للاعبين الاستراتيجيين، ولكن أيضا ضرورة مراعات منطلقات المنظور التأملي، المفسر للعلاقات الدولية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: التوازن؛ القوة؛ التحالفات الاقليمية؛ توازن التهديد؛ العقلانية.

Abstract :

This study deals with the part of Offshore balancing, as a new strategy in international relations, this strategy focuses on major countries trying to preserve their interests in vital regions by imposing external balance and passing responsibility to strategic players in the region. Accordingly, this study will attempt to answer the central problem about the extent to which the offshore balancing strategy can reshape the regional budget, and will attempt to approach this strategy within both a rational and contemplative perspective. The study concluded that the offshore balancing strategy is governing by a rational logic that stems mainly from the rational perception of the strategic players, but also the necessity of taking into account the principles of the contemplative perspective that explains contemporary international relations.

Key words: balance; Power; Regional alliances; threat balance; Rationality.

مقدمة:

يعتبر شكل وبنية النظام الدولي القائم على نمط توزيع القوة بين الفواعل الدولية وعامل التهديد، أهم محدد ومفسر للسلوك الخارجي للدول، حيث أنه لا يمكن فهم وتفسير التصرفات التي تصدر عن الدول في بيئة تتسم بالشعور بعدم الأمان واللايقين، دون البحث في أثر ترتيبهم في هرمية توزيع القوة في النظام الدولي. وهذا ما جعل الباحثين في مجال السياسة العالمية يؤكدون على أن هذا المجال قد عرف مسار مغاير على مستوى توازن القوى.

كما يعد مفهوم توازن القوى من المفاهيم التي تناولتها مجموعة من الدراسات بالتركيز على مختلف المستويات، وذلك من خلال إبراز التغير الاستراتيجي الذي عرفه المفهوم على مستوى الممارسة. فبعد أن كان منطق فرض التوازن يحكم العلاقة بين الدول في فترة الحرب الباردة، أصبح الحديث في القرن الواحد والعشرين عن منطق تمرير المسؤولية للفواعل الاقليمية من أجل تحقيق الوضع المطلوب، ومنطق ثنائية التوازن من وراء البحار والتوازن خارج المجال كتحالفات مهمة في إطار تحقيق المصلحة في العلاقات الدولية.

في هذا السياق، يعتبر تشكيل التحالفات الخيار الاستراتيجي الأنسب لكبح طموح قوى التغيير أو الهيمنة، غير أن مرونة النظام الدولي المعاصر قد خلق معضلة على مستوى التحالفات التي تسعى سواء للموازنة الدولية أو الاقليمية.

من هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى توضيح استراتيجية التحالف خارج المجال ومنطق التوازن الاقليمي، من خلال تحليل أهم مقومات متغيري الدراسة، وكذا تحليل أبعاد هذه الاستراتيجية المتموقعة بين البراديغم العقلاني والتأملي.

تأسيسا على ما سبق، تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المركزية التالية: **ما مدى قدرة استراتيجية التوازن خارج المجال من تفسير منطق التوازن الإقليمي؟**

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

-ما هي المقاربة المفهومية لكلا من التوازن خارج المجال والتوازن الاقليمي؟

-كيف يمكن مقاربة استراتيجية التوازن خارج المجال ضمن كلا من المنظور العقلاني والتأملي؟

-فيما تتمثل معضلة لعبة التوازنات في القرن الواحد والعشرين؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، قمنا في إطار هذه الدراسة بصياغة الفرضية الرئيسية التالية: كلما ركزت استراتيجية التوازن خارج المجال على توازن التهديد كلما ساهمت في تحقيق التوازن الاقليمي.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية أهمها:

-كلما ركزت استراتيجية التوازن خارج المجال على الابقاء على صورة توزيع القوة بما يعكس مصالحها، كلما قوضت التوازن الاقليمي.

-كلما مزجت استراتيجية التوازن خارج المجال بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، كلما تحققت الهيمنة الاقليمية ومن ثم الاندماج الاقليمي.

-استراتيجية التوازن خارج المجال محكومة بمنطق عقلاني نابع أساسا من الادراك العقلاني للاعبين الاستراتيجيين.

فرضت طبيعة موضوع الدراسة، الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الواقعي، لتفسير التوازن الإقليمي، وذلك من أجل تبيان كيف أن الأخير مبني على أساس المصلحة والقوة كمحددين أساسيين للأمن الإقليمي والتوازن خارج المجال. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل وصف وتحليل استراتيجية التوازن خارج المجال.

في سبيل الالمام بكل جوانب موضوع الدراسة، وتسليط الضوء على مختلف الحيثيات، تم الاعتماد على الخطة التالية:

-المحور الأول: التوازن خارج المجال والتوازن الاقليمي: مقاربة مفهوماتية.

-المحور الثاني: المقاربة العقلانية والتأملية لاستراتيجية التوازن خارج المجال ودورها في تشكيل التوازن الاقليمي.

-المحور الثالث: معضلة التوازن خارج المجال بين توازن القوى وتوازن التهديد.

المحور الأول: التوازن خارج المجال والتوازن الاقليمي: مقاربة مفهوماتية.

للتعرف على المجال المفهومي الذي يحدد التوازن الخارجي والتوازن الاقليمي، من الضروري التعمق في الدراسة، وإحدى الطرق للقيام بذلك، تكون بالعودة إلى توضيح اللبس القائم على مستوى مفهوم التوازن في العلاقات الدولية، باعتباره الحاكم لكلا المفهومين.

أولا: مفهوم التوازن خارج المجال:

يعد موضوع التوازن واحد من أهم الموضوعات التي استحوذت على اهتمام الباحثين والمفكرين، لذلك سنتعرض من خلال هذا العنصر لمفهوم التوازن والتوازن خارج المجال، مبرزين أنه من بين المفاهيم المعقدة بسبب كثرة الدراسات حولها من ناحية، ومرونة المفهوم من ناحية ثانية.

1- تعريف التوازن:

من المفاهيم الشائعة في السياسة الدولية، والتي تناولتها الأدبيات الاستراتيجية والسياسية بالدراسة والتحليل والتقويم، مفهوم التوازن" Balance" الذي نال من الاهتمام بما يفوق غيره من المفاهيم، ليس لارتباطه بمدركات الأمن والاستقرار وتبادل المصالح، بل الأكثر من ذلك لارتباطه بالأمل الموعود لإنشاء وضع جديد. (عطوان، 2010، صفحة 32)

التوازن من الناحية اللغوية، بمعنى وازن يوازن، أي عادل، يعادل. بعبارة أخرى فالتوازن يعني التعادل النسبي بين القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الأهداف غير المتشابهة، وهو بهذه الصورة يصف الحالة الوسطى تقريبا بين وضعين متناقضين كحالة مقبولة.

أما اصطلاحا، فقد قدمت جملة من التعاريف للمفهوم التوازن من قبل المفكرين، فقد بحث المؤرخ البريطاني "**بولارد " A.F. pollard** في قاموس اكسفورد الانجليزي لإيجاد تعريف لكلمة التوازن، حيث وجد ثلاثة وستين معنى معرف في عشرين طريقة مختلفة، وأن المعاني العديدة للمصطلح يمكن أن تفسر إلى ألاف المعاني، ما يفسر استخدام المصطلح بطرق مختلفة على مر التاريخ. (شيهان، 2015، صفحة 67)

كما اعتقد **هانس مورجينتاو** أن مصطلح التوازن استخدم بأربعة طرق مختلفة، فالتوازن كوصف جاء لوصف السياسة الدولية، وكسياسة هدف إلى إحداث توزيع معين في السلطة، وكتوزيع متساوي للقوة على الصعيد الدولي، وكذلك كمصطلح يصف أي توزيع للقوى السياسية في العلاقات الدولية.

كما أن التوازن كما يصفه **كانتور** هو "حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة". (باقر، 2001، صفحة 19)

في حين عرف **كولار** التوازن بأنه: "السياسة التي لا يجوز أن تمتلك بموجبها دولة ما، قوى تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم الحيوية بموجبها". (توفيق، 2000، صفحة 224)

في نفس السياق، يرى **شوازنبرغ** بأن التوازن يعني: "تعادل أو قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أو من أدوات أخرى". (ابو خزام، 1999، صفحة 45)

وعليه، فالتوازن كوضع يعني ترتيبا تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة، أما كقانون فيصف احتمالا يساعد على التنبؤ بأطر النظام الدولي، أما كنظام فيشير لوجود مجموعة يحتفظ فيها الأطراف باستقلالهم عبر التوازن بينهم.

بناء على ذلك وتأسيسا عليه، يمكن تقديم تعريف إجرائي للتوازن، بالقول إن هناك مفهومين متميزين لظاهرة التوازن الدولي، يتمثلان بالمفهوم التقليدي والمفهوم المعاصر،

فالمفهوم التقليدي يؤكد على التوازن المتساوي بين الأطراف في مقدرات القدرة العسكرية طالما أن الطابع الأساسي للعلاقات الدولية هو الصراع، الناتج أساسا عن اختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لزيادة قدراتها القمعية على حساب الدول الأخرى. أما المفهوم الأخر للتوازن فيسمى بالمفهوم المعاصر، وهو يفيد التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لكافة عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بين دولتين أو أكثر لينشأ نوع من التحالفات الإقليمية والدولية.

2- **تعريف التوازن خارج المجال:**

التوازن خارج المجال هو مفهوم مركزي في المناهج المستوحاة من الواقعية في دراسات الأمن الدولي بشكل خاص، والعلاقات الدولية بشكل عام. ويستخدم في المقام الأول للإشارة إلى استراتيجية معينة تستخدمها القوى العظمى لمنع صعود القوى الإقليمية المتنافسة إلى مكانة الهيمنة الإقليمية. وعلى هذا النحو، فهو ينتمي إلى التحليل الواقعي للأمن الذي يقال-مع ظهور الدراسات الأمنية النقدية-أنه ينتمي إلى المقاربات التقليدية أو الأرثوذكسية.

وقد عرّف **ستيفن والت** مجال الدراسات الأمنية بأنه "دراسة التهديد بالقوة العسكرية واستخدامها والسيطرة عليها". ويعتبر هذا هو التعريف الأرثوذكسي للدراسات الأمنية المستمد من المناهج التقليدية المتأثرة بالواقعية. (Donnelly, 2004, p. 55)

وعليه، يعرف التوازن خارج المجال على أنه استراتيجية تقوم على تحويل الأعباء، حيث يتولى الآخرون مسؤولية الحفاظ على الموازنة الإقليمية وتهدئة المشكلة. ولتشجيع التعاون في عالم متعدد الأقطاب، فإن القوى العظمى سوف تحدد مناطق نفوذها وتتعهد بعدم التدخل في تلك المناطق. ومن أجل نقل الأعباء ومناطق النفوذ، كان أنصار التوازن الخارجي يأملون في تخفيف رد الفعل العنيف ضد الهيمنة الأمريكية، خاصة بعد شن الحرب على الإرهاب وحرب العراق.

من هذا المنطلق، تعتمد استراتيجية التوازن خارج المجال على مقومين اساسيين هما منطق فرض التوازن، ومنطق تمرير المسؤولية للأخرين، وهي كما يلي:

-منطق فرض التوازن balancing

تتولى القوة العظمى في هذه الحالة المسؤولية المباشرة عن منع المعتدي من تغيير توازن القوى القائم، فالهدف الأول هنا هو ردع المعتدي، لكن في حالة فشلها سيكون على الدولة فارضة التوازن أن تخوضا حربا، كما يمكن للدول المهددة أن تتخذ ثلاثة اجراءات لإنجاح فرض التوازن. أولا، يمكنها أن ترسل إشارات واضحة إلى المعتدي عبر القنوات الدبلوماسية على أنها تتعهد بالحفاظ على توازن القوى. (John & walt, 2016, p. 63). ثانيا، العمل على بناء تحالف دفاعي لمساعدتها في احتواء خصمها، في إطار المناورة الدبلوماسية التي تسمى فرض التوازن الخارجي، إلا أن هذه المناورة تطرح مجموعة من الاشكالات من منطلق أن التوفيق السريع بين تحالفات فرض التوازن Balancing coalitions شبه مستحيل في ظل الانانية والعمل على زيادة القوة التي تحكم النظام الدولي. ثالثا، كما يمكن للدول فرض التوازن الخارجي عن طريق حشد المزيد من مواردها في إطار فرض التوازن الداخلي.

-منطق تمرير المسؤولية إلى الاخرين Buck – passing

تعد هذه الاستراتيجية بديلة لاستراتيجية فرض التوازن، حيث تحاول القوى الكبرى هنا أن تجعل دولة أخرى تتحمل عبئ ردع المعتدي، فيما تظل هيا بعيدة عن الوضع. وهنا يمكن للدولة اتخاذ أربعة إجراءات، أولا، يمكنها أن تقيم علاقات دبلوماسية جيدة مع الطرف المعتدي حتى تشتت انتباهه إلى الدولة التي تريد تمرير المسؤولية لها. ثانيا، تحتفظ الدولة التي تمرر المسؤولية للأخرين دائما بعلاقات باردة مع الدولة التي تمرر إليها المسؤولية خوفا من الدخول في حرب مع المعتدي. ثالثا: العمل على إنجاح الهيمنة الاقليمية ومن ظهور منافسين في المناطق

البعيدة والحيوية، رابعا: الدولة التي تحقق الهيمنة الاقليمية تعمل عادة كفارض للتوازن من وراء البحار. (ميرشايمر، 2012، صفحة 336)

ثانيا: مفهوم التوازن الإقليمي:

قبل تعريف التوازن الاقليمي، لابد من توضيح معنى توازن القوى، الذي يعتبر مفهوم يجسد فكرة التوازن مع الدول المهيمنة في العلاقات الدولية، لذلك سنحاول في هذا العنصر التعرف على تعريف توازن القوى، ومن ثم تعريف التوازن الاقليمي.

1- تعريف توازن القوى:

عرف مفهوم توازن القوى مجموعة من التعاريف العلمية، فقد عرفت الموسوعة الانجليزية Collins English dictionary توازن القوى بأنه: " توزيع القوة بين الدول بحيث لا يكون بمستطاع أي دولة من الدول، أن تهدد فعلا المصالح الحية لدولة أخرى."

هنا أشار **هانس مورجينتاو Hans. J. Morgenthau** إلى مفهوم توازن القوى بأنه "يشير إلى الوضع الفعلي الذي يتم فيه توزيع السلطة بين عدة دول بمساواة تقريبية". (شيهان، 2015، صفحة 74)

كما عرف **سيدني Sidney B. Fay**، أحد كبار المؤرخين الأمريكيين، مفهوم توازن القوى على أنه " توازن عادل في القوة بين أعضاء أسرة الأمم بحيث يمنع أي واحد منهم من أن يصبح بما يكفي لفرض سيادته على الآخرين". (ميرشايمر، 2012، صفحة 123)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج، أن مفهوم توازن القوى قد تم تعريفه بطرق مختلفة، لكنه في النهاية يؤكد على فرضية حماية مصالح الدولة من خلال الحفاظ على تناظر السلطة باستراتيجيات مختلفة، سواء كان ذلك من خلال الحرب والتهديد والضم والتحالفات.

وعليه، فتوازن القوى كمفهوم مركزي في النظرية الواقعية، إذ أنه في نظام توازن القوى تختار الدول إما الوقوف إلى جانب الطرف الأقوى، أو محاولة موازنة الأخير من خلال الاندماج "الموازنة". (عرجون، 2021، صفحة 775)

2- تعريف التوازن الاقليمي:

يتفق كل من **راندل شويلر وجاك ليفي** على أن مفهوم التوازن" Balancing" من المفاهيم الغامضة غير المتفق على تعريفها، على الرغم من ذلك، فإن كثير من الدراسات التي تناولت هذا المفهوم، تتفق على أنه يعبر عن سعي الدولة الأضعف إلى تبني سلوك موازنة –ولاسيما في النواحي العسكرية- التهديد الكائن والمتمثل في خطر اجتياح أو غزو الأقوى للأضعف. (Layne, 1993, p. 28). كما يعرف التوازن على أنه استراتيجية لمواجهة الدولة مصدر التهديد.

وتصنف استراتيجيات التوازن إلى نوعين: وهما التوازن الخارجيbalancing external ، والتوازن الداخلي balancing internal، ويعني الأخير بناء وتجنيد موارد الدولة من أجل مواجهة الدول مصدر التهديد، بينما يعرف التوازن الخارجية على أنه التحالف مع الغير لمواجهة الدولة مصدر التهديد.

وعليه، يعتبر مفهوم التوازن الاقليمي من المفاهيم المعقدة في العلاقات الدولية، نظرا لغياب تعريف موحد للمفهوم، ولكن أيضا لاعتبار التوازن مرتبطة بجملة من المحددات في مقدماتها عدد القوى الكبرى في النظام الدولي ونوع تدخلاتها الاقليمية "تنافس، تعاون، أو هيمنة".

حيث يقوم التوازن الاقليمي على التحالف بين القوى الكبرى والدول الاقليمية، عبر الدعم الدبلوماسي، وتقديم المساعدات المالية والعسكرية، والذي يجعل من السهل على اللاعبين الاستراتيجيين في المنطقة ستعاب تكاليف تحقيق التوازن مع منافسيهم الاقليمين، ويتم ذلك عبر موازنة بعضهم البعض، إذ تميل القوى المتنافسة إلى زيادة المساعدة التي تقدمها إلى

الحلفاء المحليين، وذلك لمنع حلفائهم من الانحياز لقوى كبرى منافسة لها في إطار سياسة المسايرة Bandwagoning. وفي حالة وجود قوة عظمى مهيمنة، فهي تسعى لمنع ظهور منافسين في المناطق الحيوية لها والبعيدة عنها، وهنا تعمل الدول المهيمنة إقليميا كفارض لتوازن ما وراء البحار offshore balancers أو التوازن خارج المجال.

من هذا المنطلق، فالتوازن الاقليمي أو ما يسمى بالموازنة الفرعية، هي شكل من أشكال التوازن الذي يتكون داخل أطر جغرافية محدودة، تجمع عددا من الدول التي تتشارك فيما بينها في العلاقات، ولكن أيضا تتميز بالصراع على النفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود، وكمحصلة لهذا الصراع فإن دول محدودة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة، مما يؤدي إلى قيام توازن قوى يتحكم في سلوك الدول ويضبط علاقات بعضها مع البعض. (السامرائي، 2002، صفحة 23)

المحور الثاني: المقاربة العقلانية والتأملية لاستراتيجية التوازن خارج المجال ودورها في تشكيل التوازن الاقليمي.

توجد طريقتان مختلفتان لرؤية العلاقة بين التوازن خارج المجال والتوازن الاقليمي، الأولى تستند إلى المقاربة الوضعية-العقلانية في العلاقات الدولية " الواقعية الجديدة والليبيرالية الجديدة"، والثانية تستند إلى المقاربة ما بعد الوضعية-التأملية " ما بعد الحداثة والنقدية". وقد تجلى هذا الاختلاف في سعي مقتربات ما بعد الوضعية-التأملية إلى زعزعت التصورات الوضعية-العقلانية، حول العديد من المفاهيم في مقدمتها مفهوم التوازن.

1- المقاربة الوضعية-العقلانية للتوازن خارج المجال والتوازن الاقليمي.

نقصد بالمقاربة العقلانية في العلاقات الدولية مختلف طروحات الواقعية الجديدة والليبيرالية الجديدة اللذين تحالفا في إطار النقاش الثالث على أساس نظرية الاختيار

العقلاني، فالفاعلين السياسيين وفق هذا المنظور يتصرفون بعقلانية منطلقة من المصلحة الذاتية المحققة للمنفعة، وفي إطار فوضوية النظام الدولي. (Steven & Ken, 1996, p. 25)

حيث يعتبر مفهوم التوازن وفق المقاربة العقلانية-المادية، إحدى الركائز الأساسية التي ظهرت في طروحات النظرية الواقعية. حيث يعتقد الواقعيون أن أفضل طريقة للحفاظ على حالة السلم والاستقرار في النظام الدولي المتسم بالصراع والفوضى، وضمان الدولة بقاءها، والحفاظ على قوتها وزيادتها، هي في إيجاد توازن بين الأطراف يردع تعدي بعضها على بعض. لذلك يعتبر مبدأ توازن القوى، والحفاظ عليه، المنطلق والهدف الأساسيين اللذين يجمعان ليشكلا المرتكز الأساسي للبراديغم العقلاني. (Donnelly, 2004, p. 45)

هنا يرى **والتز** أن حالة الفوضى الدولية، وسعى الدول إلى تعظيم أمنها القومي تدفع الدول إلى تبني استراتيجيات الموازنة السابقة، حيث تقوم الدول الأضعف بالتحالف مع غيرها من أجل التصدي لهيمنة الأقوى في النسق.

وفقاً **لكينيث والتز** مؤسس الواقعية الجديدة، تسود سياسة التوازن عندما يتم استيفاء مطلبين اثنين فقط وهما: أن يكون النظام فوضوياً وأن يكون مشغولاً من قبل وحدات ترغب بالبقاء على قيد الحياة. ويمكن للدول القيام بذلك من خلال "التوازن الداخلي"، حيث تستخدم الدولة جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الاقتصادية ولتطوير استراتيجيات ذكية وزيادة القوة العسكرية، أو من خلال "التوازن الخارجي" وذلك من خلال اتخاذ الدولة تدابير خارجية معينة لزيادة أمنها، عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى، وهذا ما اصطلح عليه بالتوازن خارج المجال.

ناقش أهمية مفهوم التوازن خارج المجال، كلا من **جون ميرشايمر وستيفن والت**، المنتميان إلى المنظور الواقعي عمومًا وإلى تيار الواقعية الجديدة على وجه أخص -بشقها الدفاعي (والت) والهجومي (ميرشايمر)-والذي يعد أكثر التيارات النظرية تأثيرا ونفوذا في هذا

الحقل المعرفي، فلطالما وصفت الواقعية بالتيار السائد. إذا التوازن خارج المجال على ضوء الطروحات الواقعية هو استجابة عقلانية لتعدد القوى الخارجية أو الاقليمية.

كما ساند **كريستوفر لاين** رؤية **والت وميرشايمر**، وذلك من خلال استنباط مفهوم تعديلي جديد أطلق عليه تعبير "التوازن خارج المجال"، هذا الاخير الذي يقوم على أساس ضرورة إنهاء "التوسع المفرط" في الدور الذي تأخذه الدول الكبرى على عاتقها في السيطرة على الشؤون الدولية، من منطق أنه دور مكلف وضار بمصالحها، إذ يراكم اعتمادية حلفائها عليها، ويزيد الأعداء المحتملين لها.

ففي ضوء التوازن خارج المجال تتوقف الدول المهيمنة عن سعيها لتصدير الديمقراطية وتشكيل النظم السياسية على شاكلتها، وحامية الدول الفاشلة، والمشاركة في عمليات حفظ السالم، واستخدام القوة ذات الطابع الإنساني. مع السعي نحو فتح المجال لغيرها من الدول لمشاركتها الأعباء الدولية، وقبولها تبعا لذلك بتعددية القطبية الدولية .(ليتل، 2009، صفحة 72)

بناء على ذلك، تفتح استراتيجية التوازن خارج المجال أمام الدول الاقليمية مهمة موازنة بعضها بعضا. أما دور الكبرى، فيتقلص للقيام بدور التوازن من الخارج، وذلك من خلال العمل على المحافظة على التوازن داخل الإقليم، وأن تقوم دائما بالاصطفاف إلى جانب الجهة الأضعف في التوازن الإقليمي، ما يعني انتهاء دور التحالفات الدائمة، والانتقال إلى مرحلة التحالفات المرحلية المؤقتة.

باختصار، فإن استراتيجية التوازن خارج المجال تقوم على تحويل الأعباء، وليس تقاسمها داخل النظام الدولي، ما يتيح إطالة أمد سيطرت الدول المهيمنة عليه.

من الجدير بالذكر هنا، أن كلا من الواقعيين البنيويين بقيادة **والتز**، والواقعيين الكلاسيكيين بقيادة **مورجينتاو** يتفقان على إمكانية استخدام الدول الكبرى سياسات الموازنة

لمواجهة القدرات العسكرية للقوى الصاعدة، ولكن يختلف أنصار التيارين بشأن موقف "القوى الدولية من الدرجة الثانية" من القوى البازغة أو الصاعدة، حيث أكد البعض "أمثال **والتز، ومورجينتاو**، وغيرهما" على أن سياسة القوى الدولية تجاه القوى الصاعدة موقفيه، في حين يجزم البعض الآخر بأن الطبيعة الفوضوية التي تتسم بها البنية الدولية تدفع الدول الأضعف "القوى من الدرجة الثانية" إلى التحالف "مع القوى العظمى" لموازنة تهديدات القوى الصاعدة.

من هذا المنطلق، يمكن الاستنتاج بأن التوازن خارج المجال كان عند **لاين** بمثابة الوسيلة الأفضل للدفع في اتجاه العودة إلى التعددية القطبية. أما بالنسبة **لميرشايمر ووالت** فإن المفهوم نفسه يمكن أن يطيل أمد أحادية القطبية الدولية من خلال تقليص تمدد القوى المهيمنة خارج إقليمها الحيوي، وترك الآخرين يتصارعون تحت رقابتها ورعايتها سعيا منها لتحقيق الموازنة في الأقاليم المختلفة.

2- المقاربة ما بعد الوضعية-التأملية للتوازن خارج المجال والتوازن الاقليمي.

نقصد بالمقاربة ما بعد الوضعية-التأملية في العلاقات الدولية مختلف طروحات ما بعد الحداثة والنظرية النقدية، والتي ركزت على التأمل كمفتاح لفهم العلاقات الدولية، كما جاءت من أجل رفض التصورات الوضعية، وطرح مفاهيم مغايرة للطرح العقلاني، فحسب المفكرين التأمليين فإن السلوك الخارجي محدد بعوامل اقتصادية وسياسية وايديولوجية أكثر من بنية النظام الدولي الفوضوي، وهذا ما حاول **روبرت كوكس** لفت الانتباه إليه في مختلف كتاباته. (Steven & Ken, 1996, p. 166)

إذا كان المنظور العقلاني يأخذ النظام الدولي كمعطى مسبق، في حين يرى المنظور التأملي أن الفهم الجيد للنظام الدولي لا بد أن يمر عبر البحث الجيد في أصل المؤسسات السياسية الدولية وتغييرها مع الوقت.

كما جادل **روبرت كوكس** ومفكري ما بعد الوضعية حول ضرورة نقل الاهتمام من التركيز على النظام السياسي الفوضى-الذي كان الموضوع الأساسي للتحليل الذي انطلق منه والتز-إلى التركيز على نظام الاقتصادي السياسي العالمي، والذي يعتبر محدد لشكل التحالفات والتوازنات في العلاقات الدولية والاقليمية. (Chris, 2005, p. 255)

المحور الثالث: معضلة التوازن خارج المجال بين توازن القوى وتوازن التهديد.

السؤال الذي يطرح في هذه النقطة هو حول الهدف من وراء تشكيل التوازنات في العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، هل أساسه توازن القوى أم توازن التهديد.

للإجابة على هذا السؤال، لابد من مقابلتين، الأولى تتمثل في توازن القوى مقابل توازن التهديد، والثانية تتمثل في توازن التهديد مقابل توازن المصلحة "المسايرة".

1-توازن القوى مقابل توازن التهديد Balance of Threat:

بناء على كتابات **ستيفن والت** وتأسيسا عليها، فإن الباحث جادل حول ما إذا كانت الدول في النسق الدولي تبحث عن موازنة الدول الأخرى في القوة، أم أن كل سلوكياتها تندرج ضمن توازن التهديد، وهنا طرح **والت** أربعة شروط ومعايير تؤثر على تقييم حالة التهديد التي تتعرض لها الدولة من دول وهي: (Stephen M, 1987, p. 33)

-القوة الكلية للتهديدات.

-قرب التهديدات جغرافيا.

-القدرات الهجومية للتهديدات.

-النوايا العدوانية للتهديدات.

ففي البيئة الجيوسياسية في القرن الواحد والعشرين، لا تزال الدول تلجأ إلى التوازن الداخلي لبناء قدراتها، والتوازن الخارجي لتشكيل تحالفات ناعمة أو صلبة لضمان بقائها، لكن

الانتقاد الأكثر شيوعا لنظرية توازن القوى هو لماذا لا تتوازن القوى العظمى الأخرى ضد الولايات المتحدة؟

علاوة على ذلك، فإن نظرية توازن القوى تم تنقيحها بشكل أكثر دقة من قبل **والت** لتكون في الواقع "**توازن التهديد**". وذلك من منطلق ان الدول لا تميل لتحقيق توازن القوى فقط، ولكنها تبحث عن موازنة التهديد الذي تمثله القوى العظمى أيضا.

هنا، اقترح **ستيفن والت** نظرية توازن التهديد، والتي نشرت أولا في مقال بعنوان "تشكيل التحالف وتوازن القوى العالمية" وذلك في مجلة الأمن الدولي عام 1985، ليتم التفصيل فيها لاحقا في كتابه أصول التحالفات 1987.

عدلت نظرية توازن التهديد نظرية توازن القوى، حيث يجادل **والت** بأنه كلما نظرت الدول الأخرى إلى قوة ناشئة على أنها تمتلك تلك الصفات، زاد احتمال اعتبارها تهديدا وتوازنا ضدها.

من هذا المنطلق، قدم **ستيفن والت** مساهمة كبيرة في موضوع التوازن، من خلال التوضيح أن الدول تشكل تحالفات ليس فقط لموازنة القوى ولكن ايضا لموازنة التهديدات. وهكذا يبدو أن أفكار الواقعية الهجومية وتوازن التهديد ضد الهيمنة المحتملة توفر أفضل طريقة لتفسير أسباب الحرب في الماضي. كما تستمر في تقديم تفسيرات قوية للحرب في العلاقات الدولية المعاصرة. (Stephen M, 1987, p. 22)

وعليه، فالفارق بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد هو أن نظرية توازن القوى تذهب للقول بأن: الدول تتوازن ضد القوى التي تشكل مصدر تهديد لأمنها ووجودها، بما يعيق تحركها وسعيها نحو تأمين مصالحها وتحقيق أهدافها القومية، منتجا بذلك خللا وتفاوتا في صور توزيع القدرات والإمكانيات بينها وبين باقي الوحدات الدولية. وبأن ما يهم هنا هو حجم ما تحوزه الدولة مقارنة بجيرانها الآخرين، ونوعية السياسات التي ينتهجها هؤلاء الجيران، هل هي سياسات وسلوكيات هجومية آم دفاعية؟

أما نظرية توازن التهديد فتذهب للقول بأن الدول تتوازن ضد التهديدات وليس ضد القوى، لأنه قد يكون هناك قوى دولية غير مؤذية، ولا تمثل مصدر تهديد لجيرانها. على العكس من الدول العدوانية، التي تكون لديها النوايا لإيذاء جيرانها. وهو ما يقود في الغالب الدول لأن تسعي للتوازن ضدها أكثر من التبعية لها، فالدول القوية تتوازن مع مصادر وصور التهديد، والدول الضعيفة تكون مسايرة أمام مصادر وصور التهديد.

2-توازن التهديد مقابل المسايرة "الاتباعية" Bandwagoning:

نعود في هذه النقطة لكتابات **ستيف والت** حول الهدف من تشكيل التحالف، حيث يجال الباحث أن الدول تشكل تحالفات في المقام الأول لتحقيق التوازن ضد التهديدات، وذلك من خلال إتباع مسارين من الإجراءات في مواجهة تهديد خارجي كبير، يتمثل في التوازن والمسايرة. ما دفع **ستيفن والت** إلى التساؤل حول متى تتوازن الدول ومتى تساير bandwaging.

يمكن فهم وشرح سياسة المسايرة، أنها تتم في حالة وجود تهديد قائم ضد دولة ضعيفة، مع غياب حلفاء بارزين، ففي ضل عدم إمكانية تحقيق أمنها، كنتيجة حتمية لضعف مقوماتها العسكرية، الاقتصادية والسياسية، هنا تلجأ الدولة إلى تبني سياسة المسايرة.

أول من استخدم مصطلح المسايرة هو المفكر **كوينسي رايت Quincy Wright** في كتابه بعنوان "دراسة الحرب" عام 1942، وساهم في نشره بين الأكاديميين والباحثين المفكر **كينيث والتز** في كتابه "نظرية السياسة الدولية" عام 1979، حيث يستخدم كلا من **رايت ووالتز** مصطلح المسايرة "الاتباعية" للتعبير عن عكس أو ضد الموازنة. (Schweller, 1994, p. 113)

هنا جادل **والتز** أن السلوك الذي تختاره الدولة سواء كان موازنة أم مسايرة يعتمد كذلك على بنية النظام الدولي، ففي ظل فوضوية النظام الدولي والبحث عن الأمن كمطلب أساسي، فإن الدول ستسعى للموازنة لضمان بقائها. ليحدد فيما بعد والتز نقاط الاختلاف بين الموازنة

والمسايرة، ليبرز أن في حالة اختيار الدولة التحالف ضد مصدر التهديد الرئيسي، فإنه تأكيد على السياسية الموازنة. أما اختيارها التحالف مع مصدر التهديد فهو تأكيد على المسايرة.

كما بين **والتز** أن هناك دافعين وراء سلوك المسايرة، الدافع الأول هو دفاعي، كون المسايرة شكل من أشكال الاسترضاء، ويتمثل ذلك الاسترضاء بقيام دولة ما بالتحالف مع دولة صاعدة، مع تأمل الدولة من وراء ذلك تجنب الهجوم عليها. أما الدافع الثاني، فيتمثل في الدافع الهجومي، فقد تتحالف دولة مع الجانب المهيمن في الحرب، أو الذي تعتقد به الحظ الأوفر في النصر، وذلك من أجل تقاسم الغنائم. (Randall L., 1994, p. 81) وعليه، يمكن القول ان الموازنة تكون من خلال التحالف مع الطرف الأضعف، أما المسايرة فتكون من خلال التحالف مع الطرف الأقوى.

في نفس السياق، طرح مصطلح المسايرة المفكر **راندل شويلر**Randall Schweller ، ورافع أن الحجة الأساسية لانتهاج الدول لسياسة المسايرة ليست الخوف من مواجهة قوى راجحة أو تهديدات محتملة، ولكن رؤيتهم أن في ذلك فرصة لتحقيق الربح (Randall L., 1994, p. 79).

كما أكد **راندل** أن إتباع سياسة المسايرة ليس استسلاما للتهديد، بقدر ما هو فرصة لتحقيق مكاسب أفضل، فالهدف من المسايرة ليس تحقيق الأمن فقط وإنما رفع سقف المكاسب. على هذا الأساس، بلور **راندل** طرحه حول ما يسميه نظرية توازن المصالح (Chris, 2005, p. 68).

وعليه، من خلال الطرح السابق، بين راندل أن الهدف من المسايرة هو الامتداد والتوسع للحصول على المصالح المرغوبة، وعليه فسلوك المسايرة هو سلوك مهم في مجال التحالفات في النظام الدولي الحالي، وينسحب ذلك على النظام الاقليمي، وتكون دوافعه إما ذات جانب

انتهازي طوعي قائم على أهداف الربح والخسارة، أو جانب قهري قائم على أساس التحالف مع الجانب القوي لتجنب الاعتداء عليه.

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة طبيعة معضلة التوازن الاقليمي بين توازن القوى وتوازن التهديد والمسايرة، وهذا من منظور استراتيجية التوازن خارج المجال، وذلك من خلال معالجة المرتكزات الاساسية لاستراتيجية التوازن خارج المجال ومقاربة هذه الاستراتيجية ضمن البراديغم العقلاني والتأملي. وتوصل الدراسة إلى جمل من النتائج والاستنتاجات أهمها:

-تعتبر استراتيجية التوازن خارج المجال، من الاستراتيجيات التي تتبناه الدول الكبرى والمهيمنة، من أجل الحفاظ على مصالحها في المناطق الحيوية، من خلال تمرير المسؤولية للاعبين الاستراتيجيين في المنطقة.

-يتمثل الهدف من وراء استراتيجية التوازن خارج المجال في منع صعود القوى الإقليمية المتنافسة إلى مكانة الهيمنة الإقليمية.

-تعتمد استراتيجية التوازن خارج المجال على مقومين اساسيين هما منطق فرض التوازن، ومنطق تمرير المسؤولية للأخرين.

-إن دراسة سلوكي الموازنة والمسايرة ضروري ومهم للتعرف على تأثير هذين السلوكين على مسار الاستقرار والتغير في السياسة الاقليمية والدولية، خاصة في القرن الواحد والعشرين.

كما توصلت الدراسة إلى صياغة جملة من التوصيات أهمها:

-ضرورة إعادة النظر في استراتيجية التوازن خارج المجال، في ظل سيطرة سياسة المسايرة على العلاقات الدولية الراهنة.

-بما أن العلاقات الدولية تمر بمسار لإعادة التشكيل وإعادة البناء، فإن استراتيجيات تحقيق التوازنات الدولية والإقليمية لابد أن تبنى وفق نمط هذه العلاقات.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا-المراجع باللغة العربية:

1. ابو خزام، ا .(1999) .*الحروب وتوازن القوى* .عمان :الأهلية للنشر والتوزيع.
2. السامرائي، خ .(2002) .التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية .*مجلة دراسات استراتيجية*، .(26)
3. باقر، ج .(2001) .التوازن الاستراتيجي في إقليم أسيا الباسفيك وآفاقه المستقبلية .*رسالة ماجستير غير منشورة*. كلية العلوم السياسية :جامعة النهرين.
4. توفيق، س .(2000) .*مبادئ العلاقات الدولية*، عمان :مطبعة وائل للنشر.
5. شيهان، م .(2015) .*توازن القوى :التاريخ والنظرية* .(تر: أ .مصطفى)، القاهرة :المركز القومي العربي.
6. عطوان، خ .(2010) .*القوى العالمية والتوازنات الإقليمية* .بيروت :دار أسامة للنشر والتوزيع.
7. ليتل، ر .(2009) .*توازن القوى في العلاقات الدولية :الاستعارات والنماذج والاساطيل، (تر:* تابري باني)، بيروت :دار الكتاب العربي.
8. ميرشايمر، ج .(2012) .*مأسسة سياسة القوى العظمى* . (تر: محمد قاسم)، الرياض :مكتبة معالي مدير الجامعة.
9. شوقي عرجون. (2021). نظرية (ات) توازن القوى في العلاقات الدولية: قراءة في التفرعات النظرية. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 08*(03).

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية:

10. Chris, B. (2005). *Understanding International Relations.* Palgrave.
11. Donnelly, J. (2004). *Realism and International Relations.Series Themes in International Relations.* Cambridge: Cambridge University Press.
12. Layne, C. (1993, Spring). The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise. *International Security*, *17*(04), p. 28.
13. Mearsheimer John ، و stephen walt) .july, 2016(The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy.
14. Randall L., S. (1994, Summer). Bandwagoning for Profit. *nternational Security, 19*(01).
15. Schweller, R. (1994, Summer). Bandwagoning for Profit: Bring the Revisionist. *International Security*, *19*(01).
16. Stephen M, W. (1987). *The Origins of Alliances.* London: Cornell university press.

17. Steven, S., & Ken, B. (1996). *International Theory: Positivism And Beyond.* (W. Ole, Ed.) UK: Cambridge University Press.